

كوت ماري عيراق

داد كاڤي بالآڤي تيننتيخادي

التاريخ / ٢٠٠٩/٢/٥



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد / ٩ / ٢٠٠٩/٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٥/٢/٢٠٠٩ م .  
برنامج القاضي السيد منحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فزوق  
السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بهان و محمد  
صائب القشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كور كيس  
وحسين أبو أكنن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

طلب مجلس النواب - مكتب النائب الأول للرئيس في الفقرة الأولى  
من كتابه المرفق م.خ/٣/١/٣ المؤرخ ٢٠٠٩/٢/٣ [إعلام المجلس عن مدى  
قانونية جلسات اللجنة التي يعدها استناداً لأحكام الفقرة (ثالثاً) من المادة  
(١٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب التي نصت على (إذا خلا منصب رئيس  
المجلس أو أي من نوابه لأي سبب كان ينتخب المجلس بالأغلبية المطلقة خلفاً  
له في أول جلسة يعدها لشد الشاغر وفقاً لضوابط التوازنات السياسية بين  
الكتل) وذلك في حالة عدم تمكن المجلس من انتخاب الرئيس في الجلسة التي  
يعدها لانتخاب الرئيس كما طلب في الفقرة الثانية من كتابه المشار إليه أنفاً  
إعلام المجلس هل يشترط بموجب المادة (٥٥) من الدستور إجراء عملية  
الانتخاب لرئيس المجلس دفعة واحدة أم يكون بالإمكان إجراء عملية الانتخاب  
على مراحل في حالة عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة لعدد  
الأعضاء .

وقد وضع طلب قيد المداونة والتطبيق في جلستي المحكمة الاتحادية العليا  
المنعقدتين بتاريخ ٤/٢/٢٠٠٩ و ٥/٢/٢٠٠٩ وتوصلت بالاتفاق إلى الآتي :

كوٲاوارو عيراق  
داد كاٲا بالآٲا ئيئنتيحادٲا



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد / ٩ لسنة ٢٠٠٧

## الرأي

- تجد المحكمة الاتحادية العليا إن المادة (٥٥) من دستور جمهورية العراق قد نصت على انتخاب مجلس النواب في أول جلسة له رئيساً ونائبين للرئيس بالأغلبية المطلقة بعد أعضاء المجلس بالانتخاب السري المباشر.
- وتجد المحكمة من استقراء نص المادة (٥٥) إن حكمها يقتصر على حالة بدء مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب وعند إعلان نتائج انتخاب أعضائه ودعوتهم للاعتقاد بمرسوم جمهوري ، بحكم ورودها بعد المادة (٥٤) من الدستور مباشرة حيث تكلمت المادة (٥٤) عن دعوة مجلس النواب للاعتقاد بعد المصادقة على نتائج انتخابه ، وتعد الجلسة الأولى برئاسة أكبر الأعضاء سناً لانتخاب رئيس المجلس ونائبه .
- وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن دستور جمهورية العراق لم يورد نصاً يعالج كيفية انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب أو تعيينه خلال مدة الدورة الانتخابية إذا ما خلا أحد المنصبين .
- وتجد المحكمة الاتحادية العليا إن الفقرة (ثالثاً) من المادة (١٢) من النظام الداخلي للمجلس قد عالجت الحالة المتقدم ذكرها ونصها (( إذا خلا منصب رئيس المجلس أو أي من تعيينه لأي سبب كان ينتخب المجلس بالأغلبية المطلقة خلفاً له في أول جلسة بعدها بعد الشاغر وفقاً لضوابط التوازنات السياسية بين الكتل))
- وتجد المحكمة إن مجلس النواب إذا ما بالتر بإجراءات انتخاب رئيس له في الجلسة الأولى التي أعقبت خلو منصب رئيس المجلس فإنه يكون قد أوفى بمتطلبات الفقرة (ثالثاً) من المادة (١٢) من النظام الداخلي سواء وافق في تلك الجلسة بالتوصل إلى انتخاب رئيس له أم لم يوافق ، ويلزم أن تستمر جلساته أداء مهامه المنصوص عليها في الدستور وفي النظام الداخلي ومنها انتخاب رئيس جديد له ما دامت دورته الانتخابية لم تنته بعد إذ لا يتصور دستورياً أن تعلق جلسات مجلس النواب وتظل مهامه خلال الفصل التشريعي وخسائل مدة

(٢-٣)

كوت چارو عيراق  
داد كاڤي بالآج تبهتتيجادوي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد / ٩ / ٢٠٠٩

الدورة الانتخابية لمجرد خلو منصب رئيس المجلس وعدم التوصل في الجلسة الأولى التي  
أُقيمت خلو المنصب إلى انتخاب رئيس جديد له مع وجود ناقلين يقومان بمهامه وحسب  
فصلهما استناداً إلى أحكام المادة (٣٥/أولاً) من النظام الداخلي .  
عليه والشباب والحيثيات المتقدمة :

– تجد المحكمة الاتحادية العليا من التسمية الدستورية وعلى وفق النظام الداخلي لمجلس النواب  
وجوب استمرار مجلس النواب بإداء مهامه خلال الفصل التشريعي وت عقد جلساته برئاسة  
أحد ناقلين الرئيس وحسب قنومه حين انتخاب رئيس جديد له وفقاً لما رسمته الفقرة (ثالثاً)  
من المادة (١٢) من النظام الداخلي ما دام المجلس قد أوفى بشروطها وبشر في الجلسة  
الأولى التي أُقيمت خلو منصب رئيس المجلس بإجراءات انتخاب رئيس جديد له وعلى وفق نكته  
في تلك الجلسة أو بعدها، بمرحلة واحدة أو بعدة مراحل حسبما يتم الاتفاق عليه .  
انتهى .

				
الرئيس ديكت المعمود	العضو قاروق محمد العباسي	العضو جعفر ناصر حسين	العضو كريم شاه محمد	العضو كريم احمد بايان
				
العضو محمد صائب الفضلي	العضو عبد صالح القميص	العضو ميخائيل المشون كين	العضو حسين عباس أبو التمن	

كورئيس